لعبور القناة لن يتجاوز عدد افرادها ٥٠ رجلا .
وذكر محمد حسنين هيكل في مقاله الاسبوعي (١٣ آب ١٩٧١) على لسان الصحفي رولاند ايفانز ان اسرائيل رفضت فكرة عبور اية قوات مصرية لقناة السويس لان في ذلك اخلالا بمطلب اسرائيلي اساسي وهو نزع سلاح سيناء بالكامل . ٣) رغبة اسرائيل على ما يبدو في تجزئة الانسحاب الى مرحلتين بحيث يتم في المرحلة الاولى انسحاب بسيط جدا لن يسمح فيه لاي جندي مصري بعبور القناة على ان تبدأ مصر مباشرة بتطهير الممر المائي . وتأتي المرحلة الثانية من الانسحاب بعد اعادة فتح القناة واستعادة المدن المصرية على ضفتها الغربية لحياتها الطبيعية . الا ان المصادر الاسرائيلية لم تحدد لسيسكو المسافة التي سيتم الانسحاب اليها في المرحلة الثانية . ويبدو ان سيسكو حمل الاقتراح الاسرائيلي الى واشنطن باعتباره جزءا من الافكار المطروحة حول تحقيق التسوية الجزئية .
ويمكننا القول انه حتى الساعة ما زالت الهوة قائمة بين التصلب الاسرائيلي حول شروط اعادة فتح قناة السويس وبين الحلول الوسط التي تقترحها اميركا . والسبب الرئيسي في ذلك هو تمسك حكومة نيكسون بالالتزام الذي كان الرئيس جونسون قد تعهد به في عدم فرض اية حلول خارجية لازمة الشرق الاوسط لا تريدها اسرائيل ولا تناسب مصالحها ، بالاضافة الى سياسة نيكسون في المحافظة على التوازن العسكري في المنطقة مما يعني على الصعيد السياسي المحافظة على التوازن بين المصالح الاميركية المرتبطة بالعرب والمصالح الاميركية المرتبطة باسرائيل وعدم الاخلال به لاطول فترة ممكنة . على هذا الاساس لا يمكن لاميركا الا ان تمارس دبلوماسية التوازن الشكلي التي تتلخص بعبارة « التقريب بين وجهات النظر » المصرية والاسرائيلية والامتناع عن وضع اي « ضغط » على اي من الطرفين لجعله يقبل بتسوية لا يريدها ولا تتناسب مع مصالحه. وتدعم الولايات المتحدة هذه الدبلوماسية « بالتشويق » بدلا من الضغط المفتوح لكي تجعل الطرفين اكثر تقبلا لحلولها الوسط . على سبيل المثال نذكر الانباء شبه الرسمية التي ترددت حول العرض الذي قدمته اميركا لاسرائيل بالموافقة على بيعها كمية كبيرة من الطائرات الحربية (فانتوم وسكاي هوك) اذا ما تبنت اسرائيل موقفا اكثر ليونة من المشروع الاميركي لاعادة فتح القناة . كذلك نذكر موافقة حكومة نيكسون ، في هذه المرحلة بالذات ، على ادخال بند في قانون المساعدات الخارجية يسمح بتقديم مبلغ ٥٦ مليون دولار الى الحكومة المصرية (مأخوذ من رصيد الحكومة الاميركية بالعملة المصرية) كمساعدة في سبيل تطهير قناة السويس واعادة تشغيلها عندما يحين الاوان لذلك .
وانسجاما مع دبلوماسية « التشويق » هذه اعلن روجرز في مؤتمر صحافي عقده في واشنطن بأن بلاده تعتزم القيام بدور نشط جدا في محاولة الوصول الى تسوية جزئية في الشرق الاوسط قبل نهاية العام الحالي . ولم يوضح روجرز طبيعة الاجراءات التي تنوي حكومته اتخاذها في ممارسة هذا الدور النشيط الا انه اشار الى ما اعتبره بوادر مشجعة في صدد احتمالات تسوية النزاع بصورة شاملة ونهائية ومن هذه البوادر اهتمام كل من مصر واسرائيل بمشروع التسوية المؤقتة وطلب البلدين من الولايات المتحدة مواصلة جهودها في هذا الاتجاه ، بالاضافة الى استمرار اتفاقية وقف اطلاق النار والتحسن الذي طرأ على المجابهة الكلامية بين مصر واسرائيل على حد تعبيره . وفي اواخر شهر ايلول عاد روجرز الى تأكيد هذا الموقف بعد اجتماعه الى يوثانت حيث اعلن أن حكومته مستمرة في جهودها لتحقيق اتفاقية تضمن اعادة فتح قناة السويس . وجدير بالذكر ان سيسكو وبارينغ حضرا اجتماع روجرز مع يوثانت.
وفي حديث ادلى به الرئيس نيكسون الى بعض الصحفيين في اواخر شهر أيلول عاد الى تأكيد السياسة الاميركية اياها في الشرق الاوسط مشددا على استمرار الدعم الاميركي لتوازن القوى القائم بين الدول العربية واسرائيل والعمل على ابقائه بدون تبديل .
وخلال هذه الفترة نشرت انباء في بيروت تشير الى ان اوساط السفارات الاجنبية في العاصمة اللبنانية تدل في احاديثها الى ان المساعي التي تبذلها الولايات المتحدة للتقريب بين وجهتي النظر المصرية والاسرائيلية حول تفاصيل اعادة فتح القناة قد حققت تقدما لا يستهان به وان لدى واشنطن ما يحملها على التفاؤل في امكان الوصول الى حل وسط بالنسبة الى قضية عبور القوات المصرية والمسافة التي ستنسحب اليها القوات الاسرائيلية.